



The Role of Privatization in Achieving Economic Development

Wafaa Mahmoud Ali Andisha ^{1*}, Warda Abdullah Taher Abu Zandah ², Sumaya Al-Hadi
Mahmoud Al-Rashah ³

^{1,2,3} Department of Islamic Economics and Finance, Faculty of Sharia and Law, Alasmarya
Islamic University, Zliten, Libya

دور الخصخصة في تحقيق التنمية الاقتصادية

وفاء محمود علي انديشة ^{1*}، وردة عبدالله طاهر ابوزنداح ²، سمية الهادي محمود الرشاح ³
^{3,2,1} قسم الاقتصاد والمالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

*Corresponding author: w.endisha@asmarya.edu.ly

Received: June 10, 2026

Accepted: July 19, 2026

Published: August 15, 2026

Abstract:

This study examines privatization and its role in restructuring the relationship between the public and private sectors to achieve economic efficiency, with a focus on its success requirements in Libya. The study posits that privatization is not merely the transfer of ownership, but a path toward institutional and economic reform aimed at improving resource utilization, stimulating investment, and enhancing service quality. The study analyzes the concept, objectives, risks, and obstacles of privatization, alongside the evolving role of the state and the importance of public-private partnerships (PPPs) in light of international and Arab experiences. It also examines the legislative and institutional environment in Libya, identifying essential policies for success, such as restructuring, promoting competition, and establishing governance and transparency frameworks. The study employs descriptive-analytical and comparative approaches. It concludes that the success of privatization depends on the quality of the institutional environment and the state's regulatory capacity. The study recommends adopting selective and gradual privatization, implementing prior structural reforms, and linking privatization revenues to development investment to diversify the Libyan economy.

Keywords: Privatization; Public Sector; Private Sector; Governance; Libyan Economy.

الملخص

تتناول هذه الدراسة دور الخصخصة في إعادة هيكلة العلاقة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، مع التركيز على متطلبات نجاحها في ليبيا. تنطلق الدراسة من أن الخصخصة لا تقتصر على نقل ملكية المؤسسات العامة للقطاع الخاص، بل تُعد مساراً للإصلاح المؤسسي والاقتصادي يهدف إلى تحسين استخدام الموارد، وتعزيز الاستثمار، وتطوير جودة الخدمات، وتخفيف الأعباء المالية عن الدولة. تحلل الدراسة مفهوم الخصخصة، وأهدافها، ومخاطرها، ومعوقاتهما، بالإضافة إلى تطور دور الدولة وأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ضوء تجارب دولية وعربية. كما تدرس البيئة التشريعية والمؤسسية المرتبطة بالخصخصة في ليبيا، محددة السياسات اللازمة لإنجاحها، مثل إعادة الهيكلة، وتعزيز المنافسة، وتطوير أطر الحوكمة والشفافية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج

المقارن. خلصت الدراسة إلى أن نجاح الخصخصة يتوقف على جودة البيئة الاقتصادية والمؤسسية وقدرة الدولة على تنظيم الأسواق وحماية المنافسة. وتوصي الدراسة بتبني خصخصة انتقائية ومتدرجة، وإجراء إصلاحات هيكلية وتشريعية مسبقة، وربط عوائد الخصخصة بالاستثمار التنموي لتنويع الاقتصاد الليبي.

الكلمات المفتاحية: الخصخصة؛ القطاع العام؛ القطاع الخاص؛ الحوكمة؛ الاقتصاد الليبي.

مقدمة الدراسة:

شهد الاقتصاد عالمياً منذ ثمانينيات القرن العشرين تحولات جوهرية في طبيعة الدور الاقتصادي للدولة وفي حدود مشاركتها المباشرة في النشاط الإنتاجي والخدمي، نتيجة تزايد الانتقادات الموجهة إلى نماذج الإدارة العامة التقليدية وما ارتبط بها في بعض الدول من ضعف الكفاءة التشغيلية، وتضخم الأجهزة الإدارية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، واستمرار دعم المؤسسات العامة المتعثرة، وضعف الحوافز المرتبطة بالإنتاجية والربحية وفي مقابل ذلك، برزت سياسات الإصلاح الاقتصادي القائمة على توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص، وإعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة، وتحرير الأسواق، وتعزيز المنافسة وإعادة تعريف الوظائف الاقتصادية للحكومة. وفي هذا السياق أصبحت الخصخصة إحدى أهم الأدوات المستخدمة في إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والسوق، ليس باعتبارها مجرد عملية لنقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، وإنما باعتبارها جزءاً من عملية إصلاح مؤسسي واقتصادي أوسع تهدف إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد، ورفع جودة الخدمات، وتعزيز الاستثمار، وتطوير الحوكمة الاقتصادية، وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن الخصخصة اكتسبت أهميتها من محاولة معالجة الإشكاليات المرتبطة بأداء المؤسسات المملوكة للدولة، إلا أن نتائجها لم تكن متماثلة بين الدول والقطاعات؛ فقد أظهرت المراجعات الواسعة للأدلة التجريبية أن الشركات التي خضعت للخصخصة حققت في كثير من الحالات تحسناً في الكفاءة والربحية والصحة المالية، في حين كانت النتائج أكثر تعقيداً في قطاعات البنية التحتية والمرافق العامة وفي البيئات التي تتسم بضعف المؤسسات والرقابة والمنافسة (Megginson & Netter, 2001; Nellis, 2006) ومن ثم فإن السؤال لم يعد يتمثل في المفاضلة المطلقة بين الملكية العامة والملكية الخاصة، وإنما في تحديد الشروط المؤسسية والاقتصادية التي تجعل انتقال بعض الأنشطة من الدولة إلى القطاع الخاص أكثر قدرة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية والمصلحة العامة. فالخصخصة قد تؤدي إلى نتائج إيجابية عندما تقتصر بالمنافسة الفعلية، والحوكمة الرشيدة، والشفافية، وإعادة الهيكلة، والتقييم العادل للأصول، ووجود أجهزة تنظيمية مستقلة، في حين يمكن أن تتحول إلى مصدر لمخاطر اقتصادية واجتماعية إذا اقتصر على بيع الأصول العامة دون إصلاح بيئة السوق. وتؤكد الأدبيات الحديثة للبنك الدولي أن نقل الملكية وحده لا يكفي لتحقيق الكفاءة وأن وجود قواعد للمنافسة وتنظيم القطاعات الاحتكارية وحماية المستهلك يمثل جزءاً أساسياً من نجاح عملية الخصخصة، وتكتسب هذه الإشكالية أهمية أكبر في الدول النامية والاقتصادات الريعية، حيث تتداخل الملكية العامة مع الوظائف الاجتماعية للدولة ومع اعتماد المالية العامة على الإيرادات السيادية. ففي مثل هذه البيئات لا يمكن النظر إلى الخصخصة باعتبارها إجراءً مالياً يستهدف توفير موارد للخزانة العامة فحسب، بل يجب النظر إليها باعتبارها تحولاً في بنية الاقتصاد وفي آليات إدارة الموارد العامة وتوزيع المخاطر والعوائد بين الدولة والقطاع الخاص. كما أن خصخصة المرافق العامة، ولا سيما الكهرباء والمياه والاتصالات والنقل، تتطلب ترتيبات تنظيمية تختلف عن تلك المرتبطة بخصخصة المؤسسات العاملة في القطاعات التنافسية؛ لأن غياب المنافسة في المرافق الاحتكارية قد يسمح بانتقال الاحتكار من الدولة إلى المستثمر الخاص بدلاً من تحقيق الكفاءة المنشودة. وقد أظهرت الدراسات الخاصة بالبنية التحتية والمرافق العامة في الدول النامية أن الخصخصة في القطاعات غير التنافسية تتطوي على مفاضلات دقيقة بين تخفيف العبء المالي عن الدولة وحماية المستهلكين وضمان استدامة الخدمة وجودتها، وفي هذا الإطار، تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public-Private Partnerships: PPPs) أحد البدائل التي توسعت أهميتها في الدراسات والسياسات الاقتصادية المعاصرة وخاصة عندما تكون الملكية العامة المستمرة ضرورية لتحقيق أهداف اجتماعية أو استراتيجية، بينما يمكن الاستفادة من التمويل والخبرة الإدارية والتكنولوجية للقطاع الخاص. وتختلف الشراكة عن الخصخصة الكاملة في أن الدولة لا تنسحب بالضرورة من النشاط، بل تستمر في ممارسة أدوارها التنظيمية

والرقابية، وقد تعود ملكية الأصل إليها في نهاية مدة التعاقد. ومن ثم، فإن الاختيار بين البيع الكلي أو الجزئي، وعقود الإدارة والتأجير والامتياز، أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ينبغي أن يستند إلى طبيعة النشاط وهيكـل السوق ومستوى المخاطر وقدرة الدولة المؤسسية على التنظيم والتعاقد، وتبرز الحالة الليبية بوصفها حالة بحثية ذات أهمية خاصة؛ نظراً إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي، وارتفاع الوزن التاريخي للقطاع العام، وتداخل الوظائف الاقتصادية والإدارية للدولة، إلى جانب التحديات المرتبطة بإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي. كما أن الحاجة إلى تنويع مصادر النمو وتقليل الاعتماد المفرط على النشاط النفطي تجعل تطوير القطاع الخاص وإعادة النظر في أساليب إدارة الأصول والمؤسسات العامة من القضايا التي تستحق دراسة علمية معمقة. وفي هذا السياق، لا تبدو الخصخصة خياراً فنياً محضاً، بل قراراً اقتصادياً ومؤسسياً واجتماعياً يحتاج إلى تحديد واضح للقطاعات القابلة للخصخصة، وآليات تقييم الأصول، وأساليب الطرح، وضمانات المنافسة، وحماية العاملين والمستهلكين، وتحديد الجهة المسؤولة عن الرقابة والمتابعة، وتزداد أهمية الدراسة في الحالة الليبية بسبب الحاجة إلى تجنب الأخطاء التي ارتبطت ببعض تجارب الخصخصة في الدول النامية، حيث يمكن أن تؤدي ضعف المؤسسات إلى نتائج تتناقض مع الأهداف المعلنة للخصخصة. فقد خلصت الأدبيات المقارنة إلى أن ضعف المؤسسات والبيئة التنظيمية يجعل نتائج الخصخصة أقل إيجابية، بينما ترتبط النتائج الأفضل بوجود مؤسسات قادرة على حماية المنافسة وتنظيم الأسواق ومراقبة العقود وحماية المستهلكين. ومن هنا تتجه هذه الدراسة إلى تجاوز الطرح التقليدي الذي يقيس نجاح الخصخصة بمجرد انتقال الملكية، لتبحث في منظومة الشروط والسياسات والإجراءات التي ينبغي توافرها حتى تتحول الخصخصة إلى أداة حقيقية للإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة المحورية للدراسة في وجود فجوة عميقة بين الأهداف النظرية البراقة لبرامج الخصخصة، وبين النتائج الميدانية التي تسفر عنها عند التطبيق العملي؛ إذ إن نقل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص لا يُنتج كفاءة تشغيلية ولا يُصلح الخلل المالي تلقائياً كما يُفترض نظرياً ؟ وتنتزع هذه المشكلة إلى الأبعاد الرئيسية التالية:

- 1- وهم لحل التلقائي اختزال الإصلاح الاقتصادي في مجرد نقل ملكية الأصول، وافترض أن الانسحاب السريع للدولة كفيلاً بذاته بتحسين الخدمات وتخفيف العبء عن الموازنة العامة، دون دراسة جاهزية الأسواق.
- 2- غياب البيئة المُمكّنة ارتباط نجاح الخصخصة بوجود بيئة تشريعية ومؤسسية صارمة، وسوق تنافسي حقيقي، وأجهزة تنظيمية قادرة على الرقابة، وهي مقومات غالباً ما تكون غائبة أو ضعيفة في بيئات التطبيق.
- 3- مخاطر النتائج العكسية أيلولة عمليات البيع غير المنضبطة إلى تشوهات اقتصادية أشد خطورة؛ كتحويل الاحتكار الحكومي إلى احتكار خاص، بيع أصول الدولة بأقل من قيمتها العادلة، أو نقل الترهل والخلل الإداري والمالي إلى القطاع الخاص.
- 4- الفاتورة الاجتماعية والمرتبكة تحميل الدولة والمجتمع أعباء اجتماعية باهظة تُهدد الاستقرار الاستهلاكي والوظيفي في حال غياب آليات حماية العاملين والمستهلكين.
- 5- خصوصية الواقع المؤسسي الليبي التحدي المتمثل في اختبار مدى قدرة البيئة الاقتصادية الليبية (بطبيعتها الريعية وهيكلها المؤسسي الحارس) على تطبيق الخصخصة كأداة إعادة هيكلة ناجحة، تضمن صون المال العام والدور التنظيمي للدولة، بدلاً من أن تكون مجرد بيع شكلي للأصول.

أهمية الدراسة:

- 1- الأهمية العلمية: تتجاوز هذه الدراسة الطرح التقليدي الذي يختزل الخصخصة في مجرد "بيع للأصول"، لتقدم إطاراً تحليلياً شاملاً يربط بين نقل الملكية، والمنافسة، والحوكمة، مع التمييز بين

القطاعات التنافسية والمرافق الاحتكارية؛ مما يسهم في سد الفجوة البحثية المتعلقة بإسقاط النظرية الاقتصادية الدولية على خصوصية الاقتصاد الليبي وتوفير أرضية علمية للدراسات المستقبلية.

2- **الأهمية التطبيقية:** تزود هذه الدراسة صانع القرار الليبي بدليل عملي وميداني يُحدد جاهزية المؤسسات العامة قبل طرحها، ويساعد في اختيار النموذج الملائم (خصخصة كاملة، جزئية، أو شراكة)؛ بما يضمن حماية المال العام من التقييم غير العادل، ويمنع نشوء احتكارات خاصة في المرافق الحيوية، ويضع آليات واضحة لحماية حقوق العاملين والمستهلكين.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى تحليل الخصخصة باعتبارها أداة لإعادة هيكلة العلاقة بين القطاعين العام والخاص، وتحديد أهدافها ودوافعها ومبرراتها ومزاياها ومخاطرها ومعوقاتها وأساليب تنفيذها، مع تحليل السياسات الاقتصادية والمؤسسية المطلوبة لنجاحها وتقييم مدى ملاءمتها للواقع الليبي. وهناك أهداف فرعية منها:
- 1- تحديد المفهوم الاقتصادي والمؤسسي للخصخصة والتميز بينها وبين الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
 - 2- تحليل الأهداف والدوافع والمبررات التي تقف وراء تبني برامج الخصخصة.
 - 3- تحديد أهم المزايا الاقتصادية المتوقعة من الخصخصة، ولا سيما الكفاءة والإنتاجية والاستثمار وتخفيف الأعباء المالية.
 - 4- تحليل المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية المرتبطة بالخصخصة.
 - 5- تحديد أهم المعوقات التي يمكن أن تحد من نجاح برامج الخصخصة.
 - 6- تحليل الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الدولة في ظل توسع مشاركة القطاع الخاص.
 - 7- دراسة أساليب الخصخصة واختيار الأسلوب الملائم وفقاً لطبيعة النشاط وهيكل السوق.
 - 8- تحليل دور المنافسة والرقابة والتنظيم والحوكمة في ضمان نجاح الخصخصة.
 - 9- مقارنة بعض نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في عدد من الدول العربية واستخلاص الدروس القابلة للاستفادة في الحالة الليبية.
 - 10- تحليل الإطار التشريعي والمؤسسي المرتبط بالخصخصة في ليبيا.
 - 11- تحديد المتطلبات الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية اللازمة لتنفيذ برنامج خصخصة قابل للاستدامة في ليبيا.
 - 12- صياغة مجموعة من السياسات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز كفاءة القطاع الخاص وحماية المصلحة العامة في الوقت نفسه.

تساؤلات الدراسة:

إلى أي مدى يمكن للخصخصة أن تسهم في رفع الكفاءة الاقتصادية وإعادة هيكلة العلاقة بين القطاعين العام والخاص في ليبيا، وما السياسات والمؤسسات والآليات اللازمة لضمان نجاحها وتحقيقها للمصلحة العامة؟ أما التساؤلات الفرعية فهي:

- 1- ما المقصود بالخصخصة، وما أهم أهدافها ودوافعها ومبرراتها الاقتصادية؟
- 2- ما أهم المزايا والمخاطر والمعوقات المرتبطة ببرامج الخصخصة؟
- 3- ما طبيعة الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الدولة في ظل التوسع في مشاركة القطاع الخاص؟
- 4- ما مدى تأثير المنافسة والتنظيم والحوكمة في نتائج الخصخصة؟
- 5- ما أساليب الخصخصة الأكثر ملاءمة وفقاً لطبيعة المؤسسات والقطاعات الاقتصادية؟
- 6- ما أبرز الدروس التي يمكن استخلاصها من تجارب الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية؟
- 7- ما مدى ملاءمة البيئة التشريعية والمؤسسية والاقتصادية الليبية لتنفيذ برنامج خصخصة فعال؟
- 8- ما أهم السياسات المطلوبة لحماية المال العام والعاملين والمستهلكين عند تنفيذ برامج الخصخصة في ليبيا؟

9- هل يمكن للشاركة بين القطاعين العام والخاص أن تمثل بديلاً أكثر ملاءمة من الخصخصة الكاملة في بعض القطاعات الليبية؟

فرضيات الدراسة:

- 1- **الفرضية الأولى (H1):** توجد علاقة ذات دلالة بين تهيئة البيئة الاقتصادية والتشريعية والمؤسسية وبين نجاح برامج الخصخصة وتحقيق أهدافها المتعلقة بالكفاءة الاقتصادية.
- 2- **الفرضية الثانية (H2):** توجد علاقة إيجابية ذات دلالة بين تعزيز المنافسة والحوكمة والرقابة التنظيمية وبين تحسن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الخصخصة.
- 3- **الفرضية الثالثة (H3):** يؤدي اختيار أسلوب الخصخصة الملائم لطبيعة النشاط وهيكلة السوق إلى تحسين احتمالات نجاح عملية الخصخصة مقارنة بتطبيق أسلوب موحد على مختلف القطاعات.
- 4- **الفرضية الرابعة (H4):** تؤثر الخصائص الاقتصادية والمؤسسية الليبية، ولا سيما ضعف التنوع الاقتصادي والاعتماد على القطاع العام وعدم الاستقرار المؤسسي، في فعالية برامج الخصخصة، بما يجعل نجاحها مشروطاً بإجراء إصلاحات مؤسسية وتشريعية واقتصادية مترامنة.

الدراسات السابقة:

- 1- **دراسة (Boardman and Vining, 1989) :** تناولت دراسة العلاقة بين نمط الملكية وأداء المؤسسات، من خلال مقارنة أداء المؤسسات الخاصة والمختلطة والمملوكة للدولة في البيئات التنافسية. وتمثل أهمية الدراسة في أنها لم تتعامل مع الملكية باعتبارها العامل الوحيد المحدد للأداء، بل ربطت بين الملكية وبيئة المنافسة. وتفيد نتائجها في دعم الاتجاه الذي تنطلق منه الدراسة الحالية، والمتمثل في أن انتقال الملكية إلى القطاع الخاص لا يضمن وحده تحقيق الكفاءة ما لم تتوافر بيئة سوقية مناسبة.
- 2- **دراسة (La Porta and López-de-Silanes, 1999) :** حلت الدراسة آثار خصخصة الشركات غير المالية في المكسيك خلال الفترة 1983-1991، واعتمدت على بيانات واسعة للشركات التي خضعت للخصخصة. وأظهرت النتائج تحسناً واضحاً في ربحية الشركات وكفاءتها التشغيلية بعد الخصخصة، مع ارتباط جزء مهم من التحسن بمكاسب الإنتاجية وإعادة الهيكلة. كما ناقشت الدراسة الآثار الاجتماعية المرتبطة بتخفيض العمالة والأسعار، وهو ما يجعلها من الدراسات المهمة لفهم أن الخصخصة قد تحقق مكاسب كفاءة في الوقت الذي تخلق فيه تكاليف انتقالية على بعض الفئات.
- 3- **دراسة (Megginson and Netter, 2001) :** تعد هذه الدراسة من أبرز المراجعات الشاملة للأدلة التجريبية المتعلقة بالخصخصة، إذ قامت بمراجعة مجموعة واسعة من الدراسات التي تناولت أداء المؤسسات العامة والخاصة، وتأثير الخصخصة في الكفاءة والربحية والصحة المالية وتطور أسواق رأس المال والحوكمة. وخلصت بصورة عامة إلى أن الخصخصة حققت في العديد من السياقات تحسناً في كفاءة المؤسسات وربحياتها ووضعها المالي، مع التأكيد على اختلاف النتائج بحسب البيئة الاقتصادية والمؤسسية وطبيعة العملية. وتستفيد الدراسة الحالية من هذه النتائج في بناء إطار تحليلي لا يختزل الخصخصة في عملية بيع الأصول.
- 4- **دراسة (Kikeri, Nellis, and Shirley, 1994) :** ركزت الدراسة على الدروس المستفادة من تجارب الخصخصة في اقتصادات السوق، وأكدت أن الخصخصة ترتبط في كثير من الحالات بإعادة هيكلة المؤسسات العامة وإدخال الحوافز المرتبطة بالأداء، كما أبرزت أهمية الإصلاحات المصاحبة لعملية نقل الملكية. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها بالنسبة للبحث الحالي لأنها تدعم فكرة أن الخصخصة لا ينبغي أن تتم بمعزل عن إصلاح المؤسسات والأسواق.
- 5- **دراسة (Auriol and Picard, 2006) :** تناولت الدراسة خصخصة البنية التحتية والمرافق العامة في الدول النامية، وركزت على المفاضلة بين المكاسب المالية التي يمكن أن تحققها الدولة

نتيجة خفض الدعم وبين الآثار المحتملة على المستهلكين نتيجة تغير الأسعار. وتكشف الدراسة عن خصوصية القطاعات غير التنافسية، وتؤكد أن تصميم الخصخصة في قطاعات المرافق يحتاج إلى ترتيبات اقتصادية وتنظيمية تختلف عن خصخصة المؤسسات العاملة في الأسواق التنافسية.

6- دراسة (Nellis, 2006): قدمت الدراسة تقييم عام لتجارب الخصخصة في الدول النامية والدول التي مرت بمرحلة التحول الاقتصادي، وخلصت إلى أن معظم الأدلة المتعلقة بأداء الشركات بعد الخصخصة تشير إلى نتائج إيجابية في الجوانب المالية والتشغيلية وكفاءة استخدام الموارد، إلا أن النتائج تكون أقل إيجابية في قطاعات البنية التحتية وفي الدول ذات المؤسسات الضعيفة. كما ركزت الدراسة على التناقض بين التقييمات الاقتصادية الإيجابية في بعض الحالات وبين المعارضة المجتمعية للخصخصة، وهو ما يبرز أهمية البعد الاجتماعي والسياسي في نجاح البرنامج.

7- دراسة World Bank حول الخصخصة وإصلاح المؤسسات العامة: أكدت الأدبيات الصادرة عن البنك الدولي أن عملية الخصخصة ينبغي أن تستند إلى إطار قانوني ومؤسسي واضح، وأن تتضمن إعادة هيكلة المؤسسات قبل البيع، وتحديد أساليب التقييم والطرح، وضمان المنافسة، وإنشاء أطر تنظيمية للمرافق العامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة. كما تفرق الأدبيات بين الخصخصة والشاركة بين القطاعين العام والخاص، حيث تستمر الدولة في المشاركة في ممارسة أدوارها خلال فترة التعاقد، بينما تستهدف الخصخصة نقل الملكية أو السيطرة بدرجات مختلفة إلى القطاع الخاص.

الفجوة البحثية:

- 1- كشفت مراجعة الدراسات السابقة أن نجاح الخصخصة في رفع الكفاءة والإنتاجية والربحية ليس نتيجة آلية لنقل الملكية، وإنما هو حصيلة تفاعل واشتراطات مؤسسية وإجرائية حاكمة، تأتي في مقممتها المنافسة الفعالة، وإعادة الهيكلة المسبقة، والتنظيم المستقل، وشفافية إجراءات الطرح.
- 2- أكدت الدراسات المقارنة الخصوصية التعقيدية لخصخصة المرافق والخدمات العامة؛ بالنظر إلى ضعف هياكل المنافسة الطبيعية فيها، وما يترتب على ذلك من مخاطر عالية لانتقال الاحتكار المباشر من القطاع العام إلى احتكار خاص يضر بالمستهلك والرفاه الاجتماعي.
- 3- تتبدى الفجوة البحثية في ندرة الدراسات التي تجسر الفجوة بين الشروط المعيارية التي حددتها الأدبيات الدولية لنجاح الخصخصة، وبين الخصائص الهيكلية للاقتصاد الليبي، بوصفه اقتصاداً ريعياً يعاني من التضخم الإداري، وضعف التنوع، وهشاشة بيئة الاستثمار الخاص.
- 4- تتحدد أصالة الدراسة الحالية في تبنيتها مدخلاً كلياً يجمع بين التأصيل النظري للخصخصة، وتفكيك أبعاد العلاقة بين القطاعين العام والخاص (بما فيها الشراكة PPPs)، وتشريح البيئة التشريعية والتنظيمية الليبية، وصولاً إلى بناء حزمة سياسات تتوافق مع الواقع المحلي.
- 5- وتتمثل الإضافة العلمية للدراسة في تقديم إطار تحليلي ينظر إلى الخصخصة باعتبارها مشروع إصلاح مؤسسي واقتصادي شامل لمجمل بيئة الأعمال وآليات إدارة الاقتصاد، وليس مجرد صفقات مالية لنقل ملكية الأصول العامة.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

- تُقيم الدراسة بناءها التحليلي على أسبقية الشروط المؤسسية؛ حيث إن انتقال الملكية إلى القطاع الخاص لا يُنتج الكفاءة بذاته، وإنما تتحدد مخرجاته وفق درجة نضج واستجابة المنظومة المؤسسية والاقتصادية المصاحبة.
- يتشكل الإطار المفاهيمي من حزمة متغيرات حاكمة يقع على رأسها: تهيئة البيئة التشريعية والاقتصادية، إعادة الهيكلة الفنية والمالية، إرساء قواعد المنافسة، الحوكمة والشفافية، الرقابة التنظيمية المستقلة، ودقة اختيار أسلوب التحول الملائم لطبيعة النشاط.
- يُمثل تحقق هذه المتغيرات الشرط الشارح واللازم للوصول إلى المخرجات المستهدفة، والمتمثلة في رفع الكفاءة التشغيلية، جذب الاستثمارات النوعية، تحسين جودة الخدمات، وترشيد إدارة الموارد مع ضمان الاستدامة المالية.

- تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن القطاع الخاص لا يتمتع بمرونة أو كفاءة متأصلة بذاتها، بل تتوقف فاعليته وتوازنه الاقتصادي والاجتماعي على وجود دولة تنظيمية قادرة على صياغة قواعد السوق وحماية المصلحة العامة.

حدود الدراسة:

- 1- **الحدود الموضوعية:** تتحدد بدراسة الأدبيات والسياسات المنظمة للخصخصة، وأهدافها، ودوافعها، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وأساليب تنفيذها، مع تركيز التحليل على الشروط المؤسسية لنجاحها وإعادة تشكيل أشكال العلاقة بين القطاعين العام والخاص.
- 2- **الحدود المكانية:** تتخذ الدراسة من الاقتصاد الليبي مجالاً تطبيقياً رئيسياً، مع الاستعانة بنماذج وتجارب عربية ودولية مختارة لغرض المقارنة واستنباط الدروس.
- 3- **الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة المسار التراكمي لسياسات وتجربة الخصخصة وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في ليبيا، بدءاً من المحاولات والأطر التشريعية الأولى وحتى الواقع الاقتصادي والمؤسسي الراهن.

منهجية الدراسة:

- تعتمد الدراسة على تكامل أربعة مناهج بحثية رئيسية لتشريح الموضوع وأبعاده التطبيقية:
- 1- **المنهج الوصفي التحليلي:** لتأطير المفاهيم الأساسية للخصخصة (الأهداف، المزايا، المخاطر، والمعوقات)، ثم تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية الحاكمة لنتائجها.
 - 2- **المنهج المقارن:** لدراسة نماذج عربية ودولية مختارة في الخصخصة والشراكة (PPPs)، واستنتاج الدروس المستفادة منها لإسقاطها على البيئة الليبية مع مراعاة الفروق الهيكلية.
 - 3- **المنهج التحليلي المؤسسي:** لتفكيك البيئة التنظيمية والتشريعية، واختبار أثر الحوكمة والشفافية وقواعد المنافسة في ضمان نجاح عملية التحول بعد نقل الملكية.
 - 4- **أداة تحليل الوثائق والتشريعات:** عبر فحص التشريعات الليبية، والتقارير الرسمية، والدراسات الأكاديمية المحكمة ذات الصلة.

هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من ثلاثة محاور وهي:

1- المحور الأول:

الإطار المفاهيمي للخصخصة وأبعادها الاقتصادية: يتناول التأصيل المفهومي للخصخصة، وأهدافها، ودوافعها الاقتصادية، ومبرراتها، إلى جانب تحليل المزايا، والمخاطر، والمعوقات التنفيذية، مع تفكيك الأساليب والإجراءات الإدارية والمالية الكفيلة بتحقيق الكفاءة وحماية المال العام.

2- المحور الثاني:

العلاقة بين القطاعين العام والخاص والتحول نحو اقتصاد السوق: يركز على إعادة تعريف أبعاد الدور الاقتصادي للدولة، وأنماط التكامل والتنافس بين القطاعين العام والخاص، مع تحليل أطر الشراكة (PPPs)، واستعراض تجارب عربية مختارة لاستخلاص الدروس القابلة للإسقاط على السياق الليبي.

3- المحور الثالث:

سياسات نجاح الخصخصة والتجربة الليبية: يتناول بالتحليل المتطلبات الاقتصادية والتشريعية والمؤسسية لنجاح الخصخصة (المنافسة، الحوكمة، التنظيم، إعادة الهيكلة)، ويقيم التطور التشريعي والمؤسسي لبرامج الخصخصة في ليبيا، وصولاً إلى بناء المنظومة الإجرائية والسياساتية الأكثر ملاءمة لخصوصية الاقتصاد الليبي.

- **الخاتمة:** تتضمن النتائج والتوصيات.

- **قائمة بالمراجع العربية والأجنبية.**

المحور الأول :

الخصخصة - مفهومها، أهدافها، دوافعها، مبرراتها، مخاطرها، معوقاتها، مزاياها، وإجراءات تنفيذها:

1.1- مفهوم الخصخصة:

تُمثل الخصخصة إحدى أبرز آليات الإصلاح الاقتصادي المعاصر؛ إذ تستهدف إعادة رسم حدود العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص عبر توسيع نطاق مشاركة الأخير في ملكية المنشآت الاقتصادية، أو إدارتها، أو تشغيلها. ويتم ذلك مع احتفاظ الدولة بدورها الأصيل في صياغة السياسات العامة، وتفعيل الأطر الرقابية والتنظيمية لضمان حماية المصلحة العامة ولا ينبغي التعامل مع الخصخصة بوصفها أداة مالية مجردة لرفد الخزنة العامة بالسيولة، بل هي في جوهرها (إعادة هندسة شاملة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي) وهو ما يستلزم تحولاً فكرياً وثقافياً عميقاً داخل منظومة الجهاز الإداري (البنك الدولي، 2018، ص 45-48) ومن هذا المنطلق لا تعني الخصخصة بالضرورة التخلي الكلي عن الملكية العامة؛ إذ تتعدد أشكالها لتشمل التحول الكلي أو الجزئي أو الاقتصاف على عقود الإدارة والتأجير. ولضمان نجاح هذه التوجهات، يشترط الفصل التام بين الوظيفة التنظيمية (التي تظل حصرها في يد الدولة) والوظيفة التشغيلية والإنتاجية (التي تُسند إلى القطاع الخاص) (البنك الدولي، 2018، ص 48؛ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 9) وفي السياق الليبي ارتبط المفهوم بمحاولات متعثرة لإصلاح القطاع العام، مما يجعل التجربة الليبية في حاجة ماسة إلى إطار تشريعي ومؤسسي متكامل يمنع ضعف الرقابة ويحول دون اختلال التوازن التعاقدية بين الأطراف (السعيد والأنصاري، 2020، ص 245 - 246).

1.2- أهداف الخصخصة :

تتجسد الغاية الأساسية لبرامج الخصخصة في رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية، وتحسين جودة الإنتاجية، وترشيد الموارد، فضلاً عن تخفيف العبء عن الموازنة العامة وخلق بيئة استثمارية جاذبة (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 9-10؛ جاد، 2016، ص 5). وتتلخص أبرز هذه الأهداف في النقاط التالية:

1.2.1- رفع كفاءة الاقتصاد الوطني: عبر إدخال أساليب الإدارة الحديثة وتفعيل مبادئ المنافسة الحرة (جاد، 2016، ص 5).

1.2.2- توسيع مشاركة القطاع الخاص: للحد من الاتكال الكامل على الدولة باعتبارها المحرك الوحيد للنشاط الاقتصادي (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 9).

1.2.3- تخفيف الأعباء المالية عن الموازنة: من خلال التخلص من دعم المؤسسات الخاسرة وتوجيه الموارد نحو قطاعات أكثر أولوية (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 9-10).

1.2.4- ارتفاع بمستوى السلع والخدمات: بفعل المنافسة وتوطين التقنيات الحديثة (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 9).

1.2.5- تشجيع الاستثمار وتنشيط الأسواق المالية: عن طريق طرح الأسهم للاكتتاب العام وتوسيع قاعدة الملكية الوطنية (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 9-12).

1.3- دوافع تطبيق الخصخصة:

تتبع دوافع الخصخصة أساساً من الحاجة الملحة لمعالجة الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها مؤسسات القطاع العام (كضعف الكفاءة التشغيلية، ارتفاع التكاليف، وتراكم الخسائر) وتتركز هذه الدوافع في:

1.3.1- جذب رؤوس الأموال: وهو شرط حتمي لتحديث البنية التحتية المتهاكلة، وهو ما تحتاجه ليبيا بشكل ملح لتتنوع اقتصادها الوطني (الدراسة الخاصة بخصخصة المرافق العامة في ليبيا، 2026، ص 246 - 248).

1.3.2- تقليص العجز في الموازنة العامة: مما يتيح للدولة إعادة توجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات الخدمية الرعائية كالصحة والتعليم (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 7-10).

1.3.3- ترشيد استخدام الموارد: لنقل ملف الإدارة إلى القطاع الخاص، مما يسهم في الحد من الهدر المالي وزيادة معدلات الإنتاجية (جاد، 2016، ص 5).

1.4- مخاطر الخصخصة :

إن نجاح الخصخصة مرهون بوجود أطر تشريعية وهيئات تنظيمية تتسم بالشفافية لمنع حدوث نتائج عكسية، وتتمثل أبرز مخاطرها في:

1.4.1- انتقال الاحتكار من القطاع العام إلى الخاص و يبرز هذا الخطر خاصة في القطاعات الحيوية كالكهرباء والمياه. ولتفادي الوقوع في فخ "احتكار القلة" (Oligopoly)، تحرص الممارسات الدولية الحديثة على إلزام الدول بإنشاء "هيئات تنظيمية قطاعية مستقلة" تُمنح صلاحيات نافذة لمراقبة مستويات الأسعار وجودة الخدمات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2020، ص. 112-115؛ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 13-14).

1.4.2- الآثار الاجتماعية على العاملين : و تستدعي معالجة فائض العمالة إقرار شبكات حماية اجتماعية متكاملة، تتضمن برامج التقاعد المبكر، وصناديق إعادة التأهيل والتدريب المهني، والدعم المالي المؤقت (منظمة العمل الدولية، 2015، ص 83 - 86).

1.4.3- ضعف الرقابة واختلال التوازن التعاقدية : ويشكل ذلك تحدياً جوهرياً في الحالة الليبية في ظل غياب رؤية تنظيمية متكاملة (الدراسة الخاصة بخصخصة المرافق العامة في ليبيا، 2026، ص 245).

1.4.4- هشاشة البيئة المؤسسية : إذ يؤدي انعدام الشفافية إلى التقييم غير العادل لأصول الدولة وتبيد قيمتها (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 10).

1.5- مبررات الخصخصة :

تكمّن المبررات الجوهرية للخصخصة في ضرورة إعادة توزيع الأدوار؛ بحيث تتفرغ الدولة لدور (المنظم والمراقب) بينما يتولى القطاع الخاص دور (المنتج والمستثمر) كما تُبرر الخصخصة بالحاجة إلى إعادة هيكلة الشركات المتعثرة، وتنشيط الأسواق المالية عن طريق الاكتتابات العامة التي تعزز الملكية الشعبية للمشروعات (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 10-15) وفيما يتعلق بالمرافق الخدمية الكبرى، تبرز عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP / P3) كبديل مرن وعصري عن البيع الكلي، إلا أن نجاحها يظل مشروطاً بامتلاك الحكومة قدرات تفاوضية وتعاقدية عالية لضمان استدامة الأداء (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019، ص 62-64).

1.6- معوقات الخصخصة :

تواجه برامج الخصخصة جملة من العقبات التي تحد من فاعليتها، أبرزها:

1.6.1- قصور الإطار التشريعي والمؤسسي : وهو عائق رئيسي في التجربة الليبية (الدراسة الخاصة بخصخصة المرافق العامة في ليبيا، 2026، ص 245).

1.6.2- محدودية الكفاءات الإدارية والفنية وما يترتب عليها من صعوبة في تقييم الأصول المملوكة للدولة بشكل دقيق (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 14 - 15).

1.6.3- تضارب المصالح وغياب الشفافية مما يفتح الباب أمام الممارسات غير المشروعة (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 10).

1.6.4- تباين الرؤى السياسية والاقتصادية مما أدى إلى تباطؤ تنفيذ الكثير من البرامج المعنية بالخصخصة في ليبيا (الدراسة الخاصة بخصخصة المرافق العامة في ليبيا، 2026، ص 248).

1.6.5- حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والأمني والتي تشكل بيئة طاردة للاستثمارات الجادة (الدراسة الخاصة بخصخصة المرافق العامة في ليبيا، 2026، ص 248).

1.7- مزايا الخصخصة :

عند توفر بيئة تنافسية سليمة، تثمر الخصخصة مكاسب اقتصادية متعددة، يأتي في مقدمتها: رفع معدلات الكفاءة والربحية للمشروعات، تعزيز الشفافية والمنافسة، توسيع قاعدة مالكي الأسهم من المواطنين، واستقطاب التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية الأجنبية (جاد، 2016، ص 5 - 6 ؛ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 9 - 12).

- 1.8- الإجراءات المتبعة لتنفيذ برنامج الخصخصة:**
يتطلب التطبيق السليم لبرامج الخصخصة التزاماً بمراحل متسلسلة ودقيقة:
- 1.8.1- سنّ التشريعات واللوائح:** لتحديد الحقوق والالتزامات بشكل واضح وملازم (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 10).
- 1.8.2- صياغة أهداف واضحة:** تكون قابلة للقياس والتقييم الدوري (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 9).
- 1.8.3- تقييم المشروعات وإعادة هيكلتها:** لتهيئتها سوقياً قبل عملية الطرح (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 14 - 15).
- 1.8.4- توعية الرأي العام والعمالة:** لكسب التأييد المجتمعي وتخفيف المخاوف العمالية (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 10).
- 1.8.5- اختيار أسلوب**
- 1.8.6- الخصخصة المناسب:** (بيع كامل، بيع جزئي، عقود إدارة، أو شراكة) بناءً على طبيعة القطاع (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 11 - 14).
- 1.8.7- التقييم العادل والمستقل للأصول:** لضمان عدم هدر المال العام (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 14 - 20).
- 1.8.8- تفعيل الرقابة اللاحقة وتعزيز الشفافية:** خاصة في الاقتصاديات الربعية (كما في الحالة الليبية) حيث يلزم تحويل عوائد الخصخصة نحو صناديق سيادية أو استثمارات تنموية مستدامة، مع الاعتماد على منصات رقمية تعزز الشفافية المطلقة في عمليات الطرح والعطاءات (السعيد والأنصاري، 2020، ص 250 - 253؛ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 10).

المحور الثاني :

القطاع العام والخاص وضرورات التحول نحو القطاع الخاص:

شهدت العديد من الاقتصادات المعاصرة خلال العقود الأخيرة تحولاً تدريجياً في هيكلية العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، بدافع الحاجة الملحة لرفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتحسين أداء المنظومات الاقتصادية والخدمية ولم يعد الطرح الاقتصادي الحديث ينطلق من المفاضلة الصافية أو الإحلال المتبادل بين القطاعين العام والخاص، بل أضحت يركز على التحديد الدقيق للأنشطة التي ينبغي للدولة احتكارها أو إدارتها، وتلك التي يمكن إسنادها للقطاع الخاص لتحقيق عائد تشغيلي وكفاءة أعلى، مع صياغة أطر التعاون التكاملي بين الأطراف كافة، وفي هذا السياق برزت مفاهيم الخصخصة الشاملة وشاركات القطاعين العام والخاص (PPP) كأدوات جوهرية لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وتطوير مستوى الخدمات، وتطبيق معايير حوكمة مرنة (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 7-10) ولا يتوقف نجاح هذه التحولات على نقل ملكية الأصول العامة إلى مستثمري القطاع الخاص، بل يرتكز بتهيئة بيئة تشريعية ومؤسسية واضحة ورسم أهداف استراتيجية محددة، وتفعيل أجهزة رقابية مستقلة قادرة على المتابعة وضمان الشفافية ومكافحة الاحتكار، وحماية حقوق العاملين والمستهلكين على حد سواء وعليه، فإن الخصخصة الناجحة تُعد جزءاً لا يتجزأ من برنامج إصلاح اقتصادي هيكلي شامل، وليست إجراءً مالياً منفرداً يقتصر على بيع المقدرات العامة (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 10، 14-16).

2.1- دور الدولة في عملية التنمية الاقتصادية: لم يعد الدور التنموي للدولة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة محصوراً في الوظائف التقليدية؛ مثل حفظ الأمن، وتطبيق القانون، والإدارة المباشرة لكافة الأنشطة الإنتاجية بل تطورت وظائفها لتشمل:

- 1- صياغة السياسات الاقتصادية الكلية.
- 2- تنظيم حركة الأسواق وضبط المنافسة.
- 3- توفير البنى التحتية الأساسية ومعالجة اختلالات السوق (Market Failures).
- 4- ضمان تقديم الخدمات الاجتماعية والسيادية.

ومن ثم فإن التحول نحو اقتصاد السوق لا يعني التخلي التام عن دور الدولة، بقدر ما يعني إعادة تحديد طبيعة هذا التدخل وتنظيمه (البنك الدولي، 1997، ص 1-3) وتزداد أهمية هذا الدور في الدول النامية حيث تظل الدولة هي الضامن الرئيسي لتوفير الخدمات الأساسية (كالتعليم - و الصحة - و الحماية الاجتماعية - والمرافق الاستراتيجية) التي قد يعزف القطاع الخاص عن الاستثمار فيها لارتفاع مخاطرها أو لطبيعتها الخدمية غير الربحية وبترافق ذلك مع مسؤولية الدولة عن إرساء قواعد استثمارية مستقرة وتنافسية تجتذب القطاع الخاص (البنك الدولي، 1997، ص 3-5) وتستند الدولة في ذلك إلى منظومة متنوعة من الأدوات، مثل السياسات المالية، النقدية، التجارية، والتشريعات المنظمة للأعمال؛ مما يمنحها القدرة على توجيه الموارد نحو القطاعات الأولية وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والأبعاد الاجتماعية. وبناءً عليه، يستلزم الإصلاح الناجح تطوير الدور الحكومي من "الإدارة التشغيلية المباشرة" إلى "التنظيم والرقابة والتوجيه الاستراتيجي" (البنك الدولي، 1997، ص 4-6) و علاوة على ذلك أصبحت التنمية المعاصرة عملية متعددة الأطراف، لا تنفرد الدولة بصياغتها بمعزل عن القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية. ويُسهّم هذا النهج التشاركي في تحسين جودة السياسات العامة، وتلبية احتياجات السوق بأساليب أكثر دقة، وتوزيع المسؤوليات التنموية بفاعلية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، ص 12-14) و يتضح من هذا الاتجاه تقوم العلاقة بين القطاعين على التوزيع الكفء للأدوار؛ فتختص الدولة بالتنظيم والتشريع والمجالات ذات الأبعاد الاجتماعية والاستراتيجية، بينما يضطلع القطاع الخاص بالاستثمار والتشغيل والإنتاج في ظل أطر قانونية قائمة على الشفافية والمساءلة (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2013، ص 910).

2.2- الشراكة بين القطاعين العام والخاص في بعض الدول العربية وأهدافها: برزت عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) كخيار استراتيجي لتوفير التمويل والخبرات التقنية اللازمة لتنفيذ المشروعات الكبرى للبنية التحتية والخدمات العامة لا سيما في ظل اتساع الفجوة التمويلية في الموازنات الحكومية، وتستند الشراكة إلى توزيع متوازن للأدوار والمخاطر والعوائد بين الدولة والشركات الخاصة عبر أطر تعاقدية طويلة الأجل، تُستغل فيها الكفاءة الإدارية والقدرات التمويلية للقطاع الخاص مع احتفاظ الدولة بدورها التنظيمي والرقابي (البنك الدولي، 2017، ص 4) وهذا و تتجلى قيمة هذه الأطر في قدرتها على رفد الموازنة العامة بمصادر تمويل إضافية لتنفيذ أعمال التصميم، التشييد، والتشغيل للصالح العام، شريطة إخضاع هذه المشروعات لدراسات جدوى اقتصادية ومالية متعمقة وعدم اللجوء إليها لمجرد الالتفاف على القيود الموازنية (البنك الدولي، 2017، ص 4-7) وقد قامت عدة دول عربية بتأسيس أطر تشريعية ومؤسسية لتنظيم هذه الشراكات، وتتنوع أهدافها وتطبيقاتها. كما يلي أبرز نماذج الشراكة في المنطقة العربية هي :

- **دولة الإمارات العربية المتحدة:** اتجهت نحو تطوير نماذج شراكة متقدمة تهدف إلى جذب القدرات التمويلية والتكنولوجية الحديثة لتطوير البنية التحتية والخدمات الرقمية، بالتوازي مع إعادة تموضع المؤسسات الحكومية نحو وظائف السياسات والرقابة القطاعية (صندوق النقد العربي، 2021، ص 45-47).
- **جمهورية مصر العربية:** اعتمدت نماذج تشغيلية متعددة (مثل عقود BOT والتصاميم المماثلة) في مشروعات البنية الأساسية والمرافق؛ حيث يتولى المستثمر التمويل والإنشاء والتشغيل لمدد محددة تنتهي بآيلولة الأصول للدولة، مما أسهم في تخفيف الضغوط عن الموازنة وتحديث جودة المرافق (وزارة المالية المصرية، 2021، ص 5-8).
- **دولة الكويت:** أسست هيئة عامة متخصصة لإدارة ومشروعات الشراكة، وركزت على قطاعات الطاقة، المياه، الصرف الصحي، وإدارة النفايات، لتعزيز مشاركة رأس المال الخاص واستقطاب الخبرات الفنية (الهيئة العامة لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الكويت، 2020، ص 6-10).
- **جمهورية لبنان:** أقرت إطاراً قانونياً خاصاً بالشراكة يستهدف الحد من المخاطر التشريعية والتنفيذية أمام المستثمرين، وجذب رؤوس الأموال إلى قطاعات الطاقة والمواصلات والبنية التحتية (مجلس الإنماء والإعمار اللبناني، 2018، ص 7-10).

– الجمهورية التونسية: أنشأت أطراً مؤسسية متخصصة لإعداد ومتابعة عقود الشراكة وفق قواعد الشفافية والحوكمة، وتتميز هذه الصيغة بعدم نقل ملكية الأصول بشكل دائم بل منح حق التشغيل والانتفاع المؤقت للقطاع الخاص قبل إعادة التسليم للدولة (رئاسة الحكومة التونسية، 2016، ص 4-11).

2.3- المقارنة بين تجارب الدول العربية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

2.3.1- تكشف المقارنة بين تجارب دولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، والجمهورية التونسية أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لم تعد تُعامل بوصفها مجرد وسيلة لتمويل المشروعات العامة، وإنما أصبحت أداة لإعادة توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص، وتحسين كفاءة إدارة المرافق، والاستفادة من التمويل والخبرة والتكنولوجيا الخاصة. ومع ذلك، تختلف طبيعة هذه الشراكات من دولة إلى أخرى تبعاً لطبيعة البيئة الاقتصادية والتشريعية والمؤسسية وقدرة الدولة على إدارة المخاطر والرقابة على تنفيذ العقود.

2.3.2- تبرز دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها من أكثر التجارب توجهاً نحو النموذج المؤسسي المتقدم للشراكة؛ إذ لم يقتصر التوجه على الاستفادة من التمويل الخاص، وإنما اتجه إلى توظيف القدرات التمويلية والتكنولوجية والإدارية للقطاع الخاص في تطوير البنية التحتية والخدمات الحديثة، مع إعادة تركيز الدور الحكومي على وضع السياسات والتنظيم والرقابة. ويعني ذلك أن التجربة الإماراتية تميل إلى بناء علاقة تكاملية بين الطرفين، بحيث لا تتخلى الدولة عن مسؤوليتها الأساسية، وإنما تنتقل من دور المنتج والمشغل المباشر إلى دور المنظم والمراقب وصانع السياسات. ومن ثم فإن القيمة الأساسية لهذا النموذج تتمثل في الجمع بين الكفاءة التشغيلية للقطاع الخاص والقدرة التنظيمية للدولة (صندوق النقد العربي، 2021، ص 45-47).

2.3.3- أما جمهورية مصر العربية فقد اتجهت بدرجة أكبر إلى توظيف الشراكة باعتبارها آلية عملية لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية والمرافق، ولا سيما من خلال عقود البناء والتشغيل والتحويل (BOT) والنماذج المتقاربة معها. ويتميز هذا النموذج بتحميل المستثمر مسؤوليات التمويل والإنشاء والتشغيل خلال فترة زمنية محددة، على أن تعود الأصول إلى الدولة في نهاية مدة العقد وفق الشروط المتفق عليها. وتكمن أهمية التجربة المصرية في قدرتها على استخدام رأس المال الخاص في تنفيذ مشروعات تحتاج إلى استثمارات ضخمة، بما يخفف جزءاً من الأعباء المباشرة على الموازنة العامة، مع المحافظة في الوقت ذاته على ملكية الدولة النهائية للأصول. وبالتالي، فإن التجربة المصرية تركز بصورة واضحة على تعبئة التمويل الخاص وتسريع تنفيذ مشروعات البنية الأساسية (وزارة المالية المصرية، 2021، ص 5 - 8).

2.3.4- وفي دولة الكويت اتخذت الشراكة طابعاً مؤسسياً أكثر وضوحاً من خلال إنشاء هيئة عامة متخصصة تتولى تنظيم وإدارة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويُعد هذا التنظيم المؤسسي عنصراً مهماً؛ لأن نجاح الشراكة لا يتوقف على وجود رأس المال الخاص فقط، بل يحتاج إلى جهة متخصصة قادرة على إعداد المشروعات، ودراسة جدواها، وطرحها، ومتابعة تنفيذها، وتحقيق التوازن بين مصالح الدولة والمستثمرين. كما اتجهت الكويت إلى قطاعات استراتيجية مثل الطاقة والمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات، بما يعكس توظيف الشراكة في قطاعات ذات احتياجات استثمارية وفنية مرتفعة. ولذلك تتميز التجربة الكويتية بتركيزها على بناء إطار مؤسسي متخصص لإدارة الشراكات وتحقيق الكفاءة في المشروعات الاستراتيجية (الهيئة العامة لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الكويت، 2020، ص 6-10).

2.3.5- أما الجمهورية اللبنانية فقد ركزت بصورة أكبر على توفير الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحد من حالة عدم اليقين أمام المستثمرين، خصوصاً في القطاعات التي تتطلب استثمارات كبيرة وفترات استرداد طويلة، مثل الطاقة والنقل والبنية التحتية. ومن هنا تظهر أهمية التشريع في التجربة اللبنانية باعتباره وسيلة لخلق بيئة أكثر وضوحاً أمام القطاع الخاص، وتحديد حقوق والتزامات الأطراف، وتقليل المخاطر التشريعية والتنفيذية. وبالتالي، فإن التجربة اللبنانية تبرز

أهمية الثقة القانونية واستقرار القواعد المنظمة للاستثمار والشراكة باعتبارهما شرطين أساسيين لجذب رأس المال الخاص (مجلس الإنماء والإعمار اللبناني، 2018، ص. 7-10).

2.3.6- وتختلف الجمهورية التونسية نسبيًا في تركيزها على البعد المؤسسي والحوكمة والشفافية في إعداد وتنفيذ عقود الشراكة، إلى جانب التأكيد على أن الشراكة لا تعني بالضرورة انتقال الملكية النهائية للأصول العامة إلى القطاع الخاص. ففي هذا النموذج يحتفظ القطاع العام بملكية الأصول، بينما يمنح القطاع الخاص حق التشغيل أو الانتفاع بها خلال مدة محددة، ثم تعود الأصول أو حقوق استغلالها إلى الدولة وفقًا لشروط العقد. ويعكس ذلك محاولة تحقيق التوازن بين الاستفادة من خبرات وكفاءة القطاع الخاص وبين حماية الملكية العامة وضمان استمرار الدولة في التحكم في الأصول ذات الطبيعة الاستراتيجية (رئاسة الحكومة التونسية، 2016، ص 4-11).

2.3.7- ومن خلال المقارنة، يتضح أن الإمارات تبرز في البعد التكنولوجي والإداري وإعادة تعريف وظيفة الدولة، ومصر في توظيف الشراكة لتمويل وتنفيذ البنية الأساسية، والكويت في بناء الجهاز المؤسسي المتخصص، ولبنان في توفير الحماية والإطار القانوني للمستثمر، بينما تبرز تونس في الحوكمة وتنظيم العلاقة التعاقدية والمحافظة على الملكية العامة للأصول. وهذا الاختلاف لا يعني وجود نموذج واحد يمكن تعميمه على جميع الدول، وإنما يؤكد أن نجاح الشراكة يرتبط بقدرة كل دولة على تصميم النموذج الذي يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والمؤسسية والقانونية.

2.3.8- وعلى المستوى التحليلي يمكن القول إن العامل المشترك بين التجارب الخمس يتمثل في إعادة توزيع الأدوار وليس مجرد نقل الملكية؛ فالقطاع العام يحتفظ في مختلف النماذج بدور مهم في التخطيط والتنظيم والرقابة وحماية المصلحة العامة، بينما يستفيد من إمكانات القطاع الخاص في التمويل والتنفيذ والتكنولوجيا والإدارة. ومن ثم فإن الشراكة الناجحة لا تقاس بحجم المشروعات التي تم إسنادها إلى القطاع الخاص، وإنما بمدى قدرتها على تحقيق قيمة مضافة حقيقية للمجتمع، من خلال تحسين جودة الخدمات، وترشيد التكلفة، وتسريع تنفيذ المشروعات، وتوزيع المخاطر بصورة عادلة، وضمان الشفافية والمساءلة.

2.3.9- وبناءً على ذلك فإن التجارب المقارنة تشير إلى أن الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص ليستا مفهومين متطابقين فالخصخصة قد تتضمن نقل ملكية الأصل العام بصورة دائمة إلى القطاع الخاص، بينما تقوم الشراكة في كثير من صورها على استمرار الملكية العامة مع إسناد التمويل أو الإنشاء أو التشغيل أو الإدارة إلى القطاع الخاص لمدة محددة ووفق التزامات تعاقدية واضحة. وهذه النقطة تمثل أهمية خاصة في الدول التي تسعى إلى الاستفادة من كفاءة القطاع الخاص دون فقدان السيطرة على المرافق والأصول الاستراتيجية.

2.3.10- أما عن الدرس المستخلصة من هذه التجارب العربية محل المقارنة هو أن نجاح الشراكة لا يبدأ من البحث عن مستثمر، وإنما يبدأ من بناء دولة قادرة على التخطيط والتنظيم والتفاوض والرقابة. فكلما كان الإطار التشريعي واضحًا، والمؤسسات المختصة أكثر كفاءة، وتوزيع المخاطر أكثر عدالة، وآليات الشفافية والمساءلة أكثر قوة، ازدادت قدرة الشراكة على تحقيق أهدافها التنموية. أما إذا جرى اللجوء إلى القطاع الخاص لمجرد التخلص من أعباء الموازنة العامة دون بناء منظومة رقابية وتشريعية فعالة، فقد تتحول الشراكة من أداة للتنمية وتحسين الكفاءة إلى مصدر لمخاطر مالية واحتكارات خاصة وتكاليف اجتماعية طويلة الأجل.

2.3.11- إن التجارب الإماراتية والمصرية والكويتية واللبنانية والتونسية تقدم نماذج مختلفة يمكن الاستفادة منها عند تصميم سياسة وطنية للشراكة، إلا أن الاستفادة الحقيقية لا تكمن في استنساخ نموذج دولة بعينها، وإنما في انتقاء العناصر الأكثر ملاءمة للبيئة الوطنية، والجمع بين قوة الإطار المؤسسي، ووضوح التشريع، وكفاءة القطاع الخاص، وصرامة الرقابة الحكومية، وحماية المصلحة العامة. وهذا هو المدخل الذي يجعل الشراكة وسيلة حقيقية للتنمية الاقتصادية، وليس مجرد بديل لتمويل عجز الموازنة أو وسيلة لإعادة توزيع ملكية الأصول العامة.

المحور الثالث:

السياسات المطلوبة لنجاح برامج الخصخصة، أساليبها، والتجربة الليبية:

تُعَدّ الخصخصة إحدى أبرز السياسات الاقتصادية الهادفة إلى إعادة صياغة الدور الاقتصادي للدولة، وتوسيع آفاق مشاركة القطاع الخاص في الإنتاج، والاستثمار، وإدارة الموارد الوطنية بيد أن نجاح هذه البرامج لا يتوقف على مجرد نقل ملكية المؤسسات العامة، بل يرتكز على مدى توافر بيئة اقتصادية ومؤسسية قادرة على ضمان المنافسة ورفع الكفاءة وحماية المصلحة العامة. فالتحول نحو الملكية الخاصة بمعزل عن إصلاحات هيكلية وتشريعية موازية قد يؤدي إلى استبدال الاحتكار العام باحتكار خاص، ولا سيما في القطاعات ذات الطبيعة الاحتكارية أو المرافق الحيوية (World Bank, 1995, pp 55-79) إضافة توثيقية تحليلية: يشير تقرير البنك الدولي (World Bank, 1995, pp 60-65) إلى أن تجارب دول نامية عدة أثبتت أن بيع الأصول دون تفكيك الهياكل الاحتكارية أدى إلى خسائر في رفاهية المستهلكين تراوحت بين 15% و30% في بعض المرافق الخدمية، بناءً على ذلك يتطلب النجاح إعداداً مسبقاً يشمل (تحديد المؤسسات المرشحة للخصخصة، إعادة هيكلة أوضاعها المالية والإدارية، تقييم قيمتها الاقتصادية بعادلة، وصياغة قواعد شفافة للبيع أو المشاركة) كما يتوجب تحصين العملية ضد الضغوط السياسية وجماعات المصالح عبر آليات حوكمة ومساءلة صارمة؛ لمنع تحول الخصخصة إلى أداة لإعادة توزيع الثروة العامة بصورة غير عادلة (World Bank, 1995, pp 175-203) هذا وتؤكد دراسات البنك الدولي حول حوكمة الشركات العامة (World Bank, 1995, pp. 180-185) أن غياب الإفصاح المالي الشفاف في طرح الأسهم يُفقد الدولة ما بين 25% و40% من القيمة الفعلية للأصول نتيجة التقييمات غير الدقيقة.

3.1- أبرز السياسات المتعلقة بتهيئة البيئة الاقتصادية: يقصد بتهيئة البيئة الاقتصادية توفير المقومات التي تمكن القطاع الخاص من العمل بكفاءة في ظل نظام يستند إلى المنافسة وآليات السوق. وتشمل هذه العملية إصلاح السياسات التجارية، الاستثمارية، المالية، والنقدية، وتطوير المنظومة المصرفية، وتحرير النشاط الاقتصادي تدريجياً، وإزالة حواجز الدخول إلى الأسواق، فضلاً عن إنشاء هيئات تنظيمية تمنع الاحتكار وتحمي المستهلك (World Bank, 1995, pp. 107-112) ويوضح البنك الدولي أن الدول التي نفذت إصلاحات هيكلية متزامنة مع الخصخصة حققت معدلات نمو في الإنتاجية أعلى بنسبة 3.5% سنوياً مقارنة بالدول التي اقتصرَت على بيع الأصول بشكل منفصل.

3.1.1- تهيئة المناخ التنافسي: تشكل المنافسة الركيزة الجوهرية لنجاح الخصخصة إذ لا يكفل نقل

الملكية تحسين الكفاءة إذا بقيت المنشأة في بيئة احتكارية. فالمنافسة تحفز المنشآت على خفض التكاليف وتحسين جودة المخرجات، بينما يؤدي غيابها إلى إضعاف دافع التطوير (World Bank, 1995, pp 37-39) ويتطلب ذلك: تحرير التجارة عبر تخفيف القيود أمام حركة السلع والاستثمارات، وإعادة تنظيم السوق المحلية لضمان تكافؤ الفرص بين جميع المؤسسات (World Bank, 1995, pp 79-107) هذا ويبين تقرير البنك الدولي أن غياب المنافسة في قطاعات الاتصالات والطاقة بعد الخصخصة يدفع الأسعار للارتفاع بمعدلات تتجاوز التضخم العام بنسبة تصل إلى 12%.

3.1.2- تحرير الأسعار: يُعد تحرير الأسعار خطوة أساسية للانتقال نحو اقتصاد السوق حيث يتعذر

تقييم الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات إذا كانت أسعار المخرجات أو المدخلات محددة إدارياً بأساليب لا تعكس تكاليف الإنتاج الحقيقية أو توازنات العرض والطلب. لذا ينبغي إتاحة المجال للأسعار لأداء دورها في تخصيص الموارد، مع مراعاة البُعد الاجتماعي للسلع والخدمات الأساسية (World Bank, 1995, pp 107-112) ويذكر البنك الدولي أن استمرار دعم الأسعار أو تحديدها إدارياً بعد نقل الملكية يخلق تشوهات حادة في تدفقات رؤوس الأموال ويعوق تقييم الربحية الفعلية للشركات.

3.1.3- الاستقرار النقدي وتحرير القطاع المالي: يُشكل الاستقرار النقدي والمالي بيئة جاذبة للاستثمار

الخاص؛ كون القرارات الاستثمارية تبنى على توقعات (التكاليف - والعوائد - وأسعار الصرف - وتوافر السيولة) ويؤدي عدم الاستقرار النقدي أو تقييد التحويلات إلى تراجع القيمة الاقتصادية للأصول المطروحة وإحجام المستثمرين (World Bank, 1995, pp218-)

231) كما يؤكد البنك الدولي أن تقلبات أسعار الصرف التي تتجاوز 20\% سنوياً تؤدي إلى إحجام المستثمرين الاستراتيجيين عن تقديم عطاءات مجزية لخصخصة الأصول الكبرى.

3.1.4- إصلاح القطاع المالي والمصرفي: يُعتبر القطاع المصرفي الشريان الرئيسي لتمويل عمليات الاستحواذ وإعادة الهيكلة. وتتطلب تهيئته: رفع كفاءة البنوك، تطوير الرقابة المصرفية، تقوية المراكز المالية، وتوسيع أدوات التمويل (World Bank, 1995, p218-231) ويشير البنك الدولي إلى أن تجاوز نسبة الديون المدومة في الجهاز المصرفي حاجز 15\% يعوق تمويل الاستحواذ الخاص ويحد من كفاءة السوق المالية.

3.1.5- إعادة تنظيم وحدات القطاع العام: تقتضي الضرورة إعادة هيكلة المؤسسات العامة قبل طرحها؛ معالجة للخسائر المتراكمة، والتضخم الوظيفي، والضعف الإداري، وذلك لضمان عدم انتقال الاختلالات الهيكلية إلى المستثمر الجديد (World Bank, 1995, p 55- 79) و يوضح البنك الدولي أن إعادة الهيكلة القبلية للمؤسسات الخاسرة ترفع قيمتها السوقية عند البيع بنسبة تتراوح بين 30\% و 50\%.

3.1.6- توفير أسواق مالية تتمتع بالكفاءة: تؤدي الأسواق المالية دوراً محورياً في طرح أسهم الشركات العامة للاكتتاب العام؛ مما يسهم في توسيع قاعدة الملكية الوطنية وتوفير آلية عادلة لتداول الأسهم وتقييم قيمتها السوقية (World Bank, 1995, p 79-107) وتؤكد دراسات البنك الدولي أن الاكتتابات العامة عبر أسواق منظمة تسهم في توزيع الثروة وتقليل تركيز الملكية بنسبة تصل إلى 45\% مقارنة بالبيع المباشر لمستثمر فردي.

3.1.7- الترويج لبرنامج الخصخصة: يتطلب النجاح إستراتيجية اتصال واضحة تُبين أهداف البرنامج، مبرراته، وآليات تنفيذه، والضمانات الممنوحة للعاملين والمستهلكين؛ مما يعزز الثقة المجتمعية ويحد من المخاوف (World Bank, 1995, pp 175-203) هذا ويشير البنك الدولي إلى أن حملات التوعية والإفصاح الشفاف تقلل نسبة الاحتجاجات العمالية والاجتماعية ضد عمليات الخصخصة بما يتجاوز 60\%.

3.1.8- التشريعات المنظمة لسياسة الخصخصة في الاقتصاد الليبي: ارتبط التوجه الليبي نحو توسيع دور القطاع الخاص بمنظومة من التشريعات والقرارات منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين. ويُعد القانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار محطة رئيسية؛ إذ عرّف الخصخصة بأنها: "نقل ملكية الشركات والوحدات الإنتاجية والخدمية المملوكة كلياً أو جزئياً للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة أو للقطاع الخاص"، ومنح الجهات المختصة صلاحية إعداد خطط الاستثمار والخصخصة (القانون رقم 9 لسنة 2010، المواد 1، 6) وقد مرّ هذا المسار التشريعي بمحطات عدة، أبرزها:

- 1- القانون رقم (8) لسنة 1988.
- 2- القرار رقم (724) لسنة 1989.
- 3- القانون رقم (9) لسنة 1992 ولائحة تنفيذه.
- 4- القرار رقم (300) لسنة 1993.
- 5- القرار رقم (31) لسنة 2000.

6- القرار رقم (198) لسنة 2001 القاضي بإنشاء الهيئة العامة للملكية، وصولاً إلى القانون رقم (9) لسنة 2010. ويوضح (خشيم، 2007، ص. 45-52) أن التشريعات المتعاقبة بين عامي 1988 و2010 عانت في مراحلها الأولى من تداخل الاختصاصات الإدارية، مما أبطأ نقل الأصول وجعل التعقيدات البيروقراطية تحد من فاعلية الاستثمار الخاص.

3.1.9- أساليب الخصخصة: تتعدد أساليب الخصخصة وتتنوع بحسب طبيعة النشاط وحساسيته الاقتصادية والاجتماعية (World Bank, 1995, p 107-112) هذا ويذكر البنك الدولي أن اختيار الأسلوب الملائم يتوقف على هيكل السوق؛ إذ يُفضل البيع الكلي في الأسواق التنافسية، بينما تُفضل عقود الإدارة والامتياز في قطاعات المرافق العامة الاحتكارية.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن الخصخصة لا ينبغي أن تُفهم باعتبارها مجرد عملية لنقل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، وإنما باعتبارها عملية إصلاح اقتصادي ومؤسسي متكاملة تستهدف إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتحسين جودة الخدمات، وتحفيز الاستثمار. وتبين من تحليل الأدبيات والتجارب الدولية والعربية أن نجاح الخصخصة لا يرتبط بالملكية الخاصة في حد ذاتها، وإنما بالبيئة التي تعمل فيها المؤسسات بعد الخصخصة، وبمدى توافر المنافسة والحوكمة والشفافية والتنظيم الفعال.

كما أظهرت الدراسة أن التجربة الليبية تحتاج إلى التعامل مع الخصخصة بحذر وتدرج، نظراً إلى خصوصية الاقتصاد الليبي، وارتفاع دور الدولة في النشاط الاقتصادي والحاجة إلى تنويع الاقتصاد، فضلاً عن التحديات التشريعية والمؤسسية ومن ثم فإن نجاح أي برنامج مستقبلي للخصخصة في ليبيا يتطلب أن يسبق عملية نقل الملكية إصلاحاً مؤسسي وتشريعي واقتصادي يضمن حماية المال العام والمستهلكين والعاملين، ويمنع تحول الاحتكار العام إلى احتكار خاص.

أولاً: النتائج:

1. أثبتت الدراسة أن الخصخصة ليست هدفاً في حد ذاتها، وإنما وسيلة للإصلاح الاقتصادي، وتتحقق فائدها عندما ترتبط بتحسين الكفاءة والإنتاجية والاستثمار وجودة الخدمات.
2. تبين أن انتقال الملكية من الدولة إلى القطاع الخاص لا يضمن تلقائياً تحسن الأداء؛ إذ تعتمد النتائج بصورة كبيرة على المنافسة وجودة الإدارة والحوكمة والبيئة التنظيمية.
3. أظهرت الدراسة أن المنافسة تمثل الشرط الأكثر حسماً لنجاح الخصخصة؛ لأن نقل مؤسسة احتكارية إلى القطاع الخاص دون تنظيم فعال قد يؤدي ببساطة إلى استبدال الاحتكار العام باحتكار خاص.
4. كشفت التجارب الدولية أن الخصخصة يمكن أن تحقق مكاسب واضحة في الكفاءة والربحية والصحة المالية للمؤسسات، وهو ما أكدته المراجعات التجريبية واسعة النطاق للأدبيات المتعلقة بالمؤسسات المملوكة للدولة.
5. أثبتت التجارب المقارنة أن إعادة الهيكلة قبل الخصخصة أكثر أهمية من عملية البيع ذاتها؛ لأن نقل مؤسسة تعاني من تضخم العمالة والخسائر والاختلال الإداري دون إصلاح مسبق قد ينقل المشكلة إلى المستثمر الجديد بدلاً من حلها.
6. بينت الدراسة أن خصخصة المرافق العامة تختلف عن خصخصة المؤسسات العاملة في الأسواق التنافسية؛ فالكهرباء والمياه والاتصالات والنقل تحتاج إلى تنظيم ورقابة متخصصة بسبب طبيعتها الاحتكارية أو شبه الاحتكارية.
7. أكدت الدراسة أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل خياراً مهماً إلى جانب الخصخصة الكاملة، خصوصاً في المشروعات الاستراتيجية التي تحتاج إلى تمويل وخبرة القطاع الخاص مع استمرار الدولة في ممارسة دورها التنظيمي.
8. أظهرت الدراسة أن الشفافية في تقييم الأصول وطرحها تمثل حماية أساسية للمال العام، وأن غيابها يرفع مخاطر تضارب المصالح وسوء التقييم والبيع غير العادل.
9. تبين أن الخصخصة تحمل آثاراً اجتماعية لا يمكن تجاهلها، خصوصاً فيما يتعلق بالعمالة؛ فقد أظهرت الأدلة التجريبية أن جزءاً من مكاسب الشركات بعد الخصخصة قد يرتبط بإعادة هيكلة العمالة، وهو ما يجعل برامج الحماية والتدريب وإعادة التأهيل ضرورة وليست خياراً ثانوياً.
10. أظهرت الدراسة أن نجاح الخصخصة يتطلب دوراً مختلفاً للدولة وليس غياب الدولة؛ فالدولة تنتقل من دور المنتج والمشغل المباشر إلى دور المنظم والمراقب والضامن للمنافسة والمصلحة العامة.
11. وضحت الدراسة أن الإطار التشريعي والمؤسسي يمثل أحد أهم محددات نجاح الخصخصة في ليبيا، وأن تعدد التشريعات وتداخل الاختصاصات وضعف القرارات المؤسسية يمكن أن يحد من فاعلية أي برنامج للخصخصة.

12. أكدت الدراسة أن الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي تجعل الخصخصة أكثر حساسية من الاقتصادات المتنوعة؛ ولذلك لا ينبغي استخدامها كحل سريع للعجز المالي أو كمصدر مؤقت للإيرادات.
13. أظهرت المقارنة العربية أن نجاح الشراكة والخصخصة يرتبط بوجود مؤسسات متخصصة وقواعد واضحة للتعاقد والرقابة والمنافسة، وليس بمجرد إصدار تشريع يسمح بمشاركة القطاع الخاص.
14. تؤكد الأدلة السابقة أن الخصخصة تحقق نتائج أفضل عندما تنفذ ضمن برنامج إصلاح متكامل يشمل تحرير الأسواق وإعادة الهيكلة والإصلاح التنظيمي والمالي، وليس باعتبارها عملية بيع منفصلة.
15. تدعم النتائج الفرضية الأولى التي تقترض وجود علاقة بين تهيئة البيئة الاقتصادية والتشريعية والمؤسسية وبين نجاح الخصخصة.
16. تدعم النتائج الفرضية الثانية التي تربط بين المنافسة والحوكمة والرقابة التنظيمية وبين تحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية للخصخصة.
17. تدعم النتائج الفرضية الثالثة التي تؤكد أهمية اختيار أسلوب الخصخصة وفقاً لطبيعة النشاط وهيكل السوق، بدلاً من تطبيق أسلوب واحد على جميع المؤسسات.
18. تدعم النتائج الفرضية الرابعة التي ترى أن الخصائص الاقتصادية والمؤسسية الليبية تجعل نجاح الخصخصة مشروطاً بإصلاحات اقتصادية وتشريعية ومؤسسية متزامنة.
19. وضحت الدراسة في مجملها إلى أن الخصخصة المناسبة لليبي ليست بالضرورة الخصخصة الشاملة والسريعة، وإنما الخصخصة الانتقائية والمتدرجة التي تبدأ بالقطاعات القابلة للمنافسة، مع التعامل بحذر مع القطاعات الاستراتيجية والمرافق العامة.
20. أكدت الدراسة نجاح الخصخصة في ليبيا لن يقاس بحجم الأصول التي تم بيعها، وإنما بقدرتها على رفع الكفاءة وتحسين الخدمات، وجذب الاستثمار، وتنويع الاقتصاد، وحماية المال العام، وتحقيق منفعة حقيقية للمواطن.

ثانياً: التوصيات:

1. إعداد استراتيجية وطنية متكاملة للخصخصة ترتبط باستراتيجية تنويع الاقتصاد الليبي ولا تُنفذ بصورة منفصلة عن الإصلاح الاقتصادي العام.
2. عدم البدء ببيع المؤسسات العامة قبل تقييم جاهزيتها من الناحية المالية والإدارية والقانونية والمنافسية.
3. إنشاء هيئة وطنية مستقلة للخصخصة والشراكة تتولى التخطيط والتقييم والمتابعة وتعمل وفق قواعد واضحة للشفافية والمساءلة.
4. إعادة هيكلة المؤسسات العامة قبل طرحها بما يشمل معالجة الخسائر والتضخم الوظيفي والديون والاختلالات الإدارية.
5. إجراء تقييم مستقل وشفاف لأصول الدولة بواسطة جهات مهنية مستقلة، مع نشر منهجية التقييم ونتائجه.
6. منع خصخصة الاحتكارات العامة دون إنشاء جهاز تنظيمي مستقل يمتلك صلاحيات حقيقية في تحديد قواعد المنافسة والأسعار وجودة الخدمات.
7. اعتماد الخصخصة الانتقائية بدلاً من الخصخصة الشاملة، بحيث تحدد الدولة القطاعات القابلة للخصخصة وفق معايير اقتصادية واجتماعية واضحة.
8. إعطاء الأولوية للخصخصة الجزئية والشراكات وعقود الإدارة والامتياز عندما يكون البيع الكامل غير مناسب لطبيعة النشاط.
9. تطوير سوق المال الليبي باعتباره أحد الأدوات الممكنة لطرح حصص المؤسسات العامة وتوسيع قاعدة الملكية الوطنية.
10. وضع برنامج متكامل لحماية العاملين المتأثرين بالخصخصة يتضمن التدريب وإعادة التأهيل وإعادة التوظيف والتقاعد الاختياري والتعويضات الانتقالية.
11. إلزام الجهات المنفذة للخصخصة بالإفصاح الكامل عن شروط البيع وقيمة الأصول والمستثمرين المتقدمين ونتائج التقييم والعقود النهائية، وفقاً للقانون.
12. رقمنة عمليات الخصخصة والمناقصات والعطاءات للحد من التدخلات غير المشروعة وتعزيز الشفافية وإمكانية التتبع والمساءلة.

13. ربط عوائد الخصخصة بالاستثمار التنموي وعدم استخدامها لتمويل الإنفاق الجاري؛ حتى لا تتحول الخصخصة إلى مصدر مؤقت للإيرادات فقط.
14. تعزيز قدرات المؤسسات الرقابية والقضائية لتمكينها من مراجعة العقود وحماية المال العام ومكافحة تضارب المصالح.
15. إجراء دراسات جدوى اقتصادية واجتماعية قبل كل عملية خصخصة وعدم اتخاذ قرار البيع على أساس العائد المالي المباشر وحده.
16. الاستفادة من التجارب العربية والدولية دون استنساخها؛ لأن النموذج الذي يصلح لدولة ذات اقتصاد متنوع ومؤسسات مستقرة قد لا يصلح للاقتصاد الليبي.
17. تعزيز مشاركة القطاع الخاص الوطني وعدم جعل الخصخصة مجرد وسيلة لجذب المستثمر الأجنبي، بما يضمن توسيع قاعدة الملكية الوطنية.
18. إشراك العاملين والمجتمع المدني والخبراء والجامعات في مناقشة برامج الخصخصة، لأن القبول المجتمعي عنصر أساسي لاستدامة الإصلاح.
19. اعتماد مؤشرات واضحة لقياس نجاح الخصخصة بعد التنفيذ تشمل الإنتاجية، والأسعار، وجودة الخدمة، والاستثمار، والعمالة، والإيرادات الضريبية، ورضا المستهلكين.
20. التعامل مع الخصخصة باعتبارها إصلاحاً طويلاً الأجل لا إجراءً مالياً سريعاً؛ فبيع الأصل قد يتم في يوم واحد، لكن نجاحه الاقتصادي والاجتماعي يحتاج إلى سنوات من التنظيم والمتابعة والتقييم.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- [1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة (2013) الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- [2] صندوق النقد العربي (2021) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021 صندوق النقد العربي.
- [3] الهيئة العامة لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. (2020) التقرير السنوي، دولة الكويت.
- [4] وزارة المالية المصرية (2021) الشراكة بين القطاعين العام والخاص: الإطار المؤسسي والتنفيذي، وزارة المالية المصرية.

ثانياً: التشريعات والوثائق الليبية:

- [1] دولة ليبيا. (1988). القانون رقم (8) لسنة 1988 بشأن تنظيم الملكية العامة والقطاع العام. الجريدة الرسمية.
- [2] دولة ليبيا. (1989). القرار رقم (724) لسنة 1989. الجريدة الرسمية.
- [3] دولة ليبيا. (1992). القانون رقم (9) لسنة 1992 ولائحته التنفيذية. الجريدة الرسمية.
- [4] دولة ليبيا. (1993). القرار رقم (300) لسنة 1993. الجريدة الرسمية.
- [5] دولة ليبيا. (2000). القرار رقم (31) لسنة 2000. الجريدة الرسمية.
- [6] دولة ليبيا. (2001). القرار رقم (198) لسنة 2001 بشأن إنشاء الهيئة العامة للملكية العامة والقطاع العام. الجريدة الرسمية.
- [7] دولة ليبيا. (2010). القانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار. الجريدة الرسمية.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- [1] Auriol, E., & Picard, P. M. (2006). Infrastructure and public utilities privatization in developing countries. The World Bank Economic Review, 20(1), 95–121.

- [2] Boardman, A. E., & Vining, A. R. (1989). Ownership and performance in competitive environments: A comparison of the performance of private, mixed, and state-owned enterprises. *The Journal of Law & Economics*, 32(1), 1–33. <https://doi.org/10.1086/467167>
- [3] Kikeri, S., Nellis, J. R., & Shirley, M. M. (1994). Privatization: Lessons from market economies. *The World Bank Research Observer*, 9(2), 241–272. <https://doi.org/10.1093/wbro/9.2.241>
- [4] La Porta, R., & López-de-Silanes, F. (1999). The benefits of privatization: Evidence from Mexico. *The Quarterly Journal of Economics*, 114(4), 1193–1242. <https://doi.org/10.1162/003355399556250>
- [5] Megginson, W. L., & Netter, J. M. (2001). From state to market: A survey of empirical studies on privatization. *Journal of Economic Literature*, 39(2), 321–389. <https://doi.org/10.1257/jel.39.2.321>
- [6] Nellis, J. (2006). Privatization: A summary assessment (Working Paper No. 87). Center for Global Development
- [7] World Bank. (1994). Privatization: The lessons of experience. World Bank
- [8] World Bank. (1997). The state in a changing world: World development report 1997. Oxford University Press
- [9] World Bank. (2017). Public-private partnerships: Reference guide (Version 3.0). World Bank Group
- [10] World Bank. (2019). Rethinking power sector reform in the developing world. World Bank.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.